



أحكام زكاة المال

أحكام زكاة المال

(1-1)- معنى الزكاة .

+ هى الطهارة والنماء والبركة ، قال اﻟﻪ ﺳﺒﺨﺎﻧﻪ ﻭﺗﻌﺎﻟﻰ : (ﺧُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (سورة التوبة : 103) .

+ وهى فى الشرع جزء معلوم من مال معلوم إلى مستحقه عبادة ﺍﻟﻪ ﻭﭘﺎﻋﺎة . ﻭﺗﺰﻛﻴﺔ ﻟﻠﻨﻔﺲ ﻭﺍﻟﻤﺎﻝ ﻭﺍﻟﻤﺠﺘﻤﻊ .

+ وأحيانا يطلق عليها صدقة ، فالزكاة صدقة ، وليس كل صدقة زكاة ، والزكاة صدقة فرضية .

+ والزكاة نوعان :

+ زكاة المال : هى المفروضة على المال بشروطه .

+ زكاة الفطر : وهى الواجبة فى شهر الصيام ، وأحيانا يطلق عليها زكاة الأبدان أو صدقة الفطر .

(1-2)- مشروعية وحكمة الزكاة .

+ الزكاة فريضة بالكتاب والسنة والإجماع ، ودليل ذلك قول اﻟﻪ ﺳﺒﺨﺎﻧﻪ ﻭﺗﻌﺎﻟﻰ : (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) (سورة التوبة : 60) .

+ والدليل من السنة قول الرسول صلى اﻟﻪ ﻭﺳﻠﻢ ﻟﻤﻌﺎﺩﺯ ﺑﻦ ﺟﻴﻞ t ﻋﻨﺪﻣﺎ ﺑﻌﺚﻪ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﻴﻤﻦ ، ﺇﺫ ﻗﺎﻝ ﻟﻪ :

فأعلمهم أن [] افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم) . (رواه أحمد) .

+ ولقد أجمع الفقهاء من السلف والخلف على فرضيتها كما طبقت حتى يومنا هذا بدون نكير من أحد منهم .

+ والزكاة ركن من أركان الإسلام وشرط دخوله، فقد قال [] سبحانه وتعالى : (قَانَ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ) (سورة التوبة: 5) وقوله عز وجل : (وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ، الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) (سورة فصلت: 6-7) .

وقول الرسول صلى [] عليه وسلم : " بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا [] وأن محمداً رسول [] وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً " (متفق عليه) .

+ الزكاة حق الفقراء والمساكين ، وفى هذا يقول [] سبحانه وتعالى : (وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ) (سورة المعارج : 24-25) .

+ والزكاة ليست هبة أو تبرع من الأغنياء على الفقراء ولكن حق لهم وفضل الفقراء على الأغنياء كبير لأنهم سبب لإثابتهم .

+ ولقد أفاض الفقهاء والعلماء فى حكمة فرض الزكاة حيث خلصوا أن فيها تربية روحية وأخلاقية ، وتحقق الضمان الاجتماعى ، وتساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتحفظ العزة السياسية للمسلمين .

+ ولمزيد من التفصيل عن فقه الزكاة يرجع إلى الدكتور يوسف القرضاوي فى كتابه فقه الزكاة الجزء الأول ، وإلى مؤلفنا بعنوان التطبيق المعاصر للزكاة ، الفصل الأول .

(1-3)- الأحكام العامة للزكاة .

يحكم زكاة المال مجموعة من الأحكام المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية من أهمها ما يلى :-

+ الزكاة فريضة من [] سبحانه وتعالى وجاءت مقترنة بالصلاة فى أكثر من 83 موضعاً بالقرآن الكريم .

+ الزكاة ركن من أركان الإسلام ، والدليل قول الرسول صلى [] عليه وسلم : " بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا [] وأن محمداً رسول [] وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً " . (متفق عليه)

+ الزكاة عبادة مالية ، يتقرب بها المسلم إلى [] عز وجل وشكر على نعمه ورزقه ، ويجب استشعار ذلك عند إخراجها من خلال النية الخالصة الصادقة .

+ الزكاة حق معلوم فى مال معلوم ودليل ذلك قول [] عز وجل (وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ (24) لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (25)) [سورة المعارج : 24-25] ، ولذلك فهى ليست هبة أو منة من الغنى على الفقير ، ولقد وضع الفقهاء الأحكام والمبادئ التى تضبطها .

+ الزكاة حولية أى تدفع كل اثني عشر شهراً باستثناء زكاة الزروع والثمار التى تدفع عند الحصاد وزكاة الركاى التى تدفع وقت الحصول عليه .

+ للزكاة مصارف محددة من قبَل [] عز وجل ، كما ورد فى قوله سبحانه وتعالى : (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَقَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ قَرِيبَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) [سورة التوبة : 60] .

+ لا تقادم فى الزكاة فهى دين [] عز وجل ، وإن مات المسلم وعليه دين زكاة فلا بد أن يسدد قبل توزيع التركة

، ويتعهد الورثة بأدائه قبل دفنه .

+ لا ثنية فى الزكاة ، أى لا تدفع الزكاة عن المال مرتين فى نفس الحول ، ولا تفرض زكاتين على نفس المال فى الحول الواحد .

+ لا تحايل ولا تهرب من أداء الزكاة لأنها عبادة ومن موجباتها الإخلاص ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أعطاها مؤتجراً فله أجره ، ومن منعها فإنما أخذوها وشطر ماله (أخرجه أحمد، وأبو داود) .

(1-4)- الترغيب فى إيتاء الزكاة والترهيب من منع الزكاة .

لقد فرض الله الزكاة وحث الرسول على أدائها لأهميتها للفرد وللمجتمع وللأمة الإسلامية على النحو التالى :

+ الزكاة عبادة لله وشكر له على نعمه .

+ الزكاة علاج للقلوب المريضة بمرض التكالب على المال ، كما أنها من سبل تزكيتها .

+ الزكاة تطهر النفس البشرية من الشح والبخل والحقد .

+ الزكاة تدرب المسلم على الجهاد والتضحية فى سبيل الله .

+ الزكاة تحقق التكافل الاجتماعى وتطهر المجتمع من الفساد الأخلاقى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

+ الزكاة تحقق النماء الاقتصادى .

+ الزكاة تحقق الاستقرار السياسى والعزة للمسلمين .

ومن يمتنع عن الزكاة فسوف يُكوى بماله هذا فى نار جهنم مصداقاً لقول الله عز وجل : " وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَبْفُقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ، يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ" [سورة التوبة : 34-35] وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها فى نار جهنم ، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره ، كلما بردت أعيدت له فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد ، فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار" (البخارى ومسلم).

(1-5)- حكم جاحد ومانع الزكاة .

+ من ينكر فريضة الزكاة فهو كافر لأنه أنكر معلومة من الدين بالضرورة ، ودليل ذلك قول الله عز وجل " وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ، الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ " [سورة فصلت : 6-7]

+ ومن يقر بفريضة الزكاة ولكن لا يؤديها فإنه مسلم عاص وعلى ولى الأمر معاقبته ، ودليل ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " من أعطاه مؤتجراً فله أجره ، ومن منعها فإنما أخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا ، لا يحل لمحمد وآل محمد منها شئ " (رواه أحمد) .

+ ولقد قاتل الخليفة أبو بكر الصديق الممتنعين عن أداء الزكاة وقال رضى الله عنه : " والله لو منعونى عقلاً كانوا يؤدونها لرسول الله لقاتلتهم على منعها " . (أخرجه البخارى) .

+ والزكاة من مسئولية الحاكم حيث يتولى تحصيلها وإنفاقها فى مصارفها الشرعية ، ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى : " الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ...." (سورة الحج : 41) .

(1-6)- الشروط الواجب توافرها فى المال الخاضع للزكاة .

من أهم هذه الشروط ما يلى :

+ أن يكون المال مملوكاً ملكية تامة للمكلف بأداء الزكاة .

+ أن يكون المال نامياً أو قابلاً للنماء حكماً .

+ أن يصل المال نصاباً معيناً .

+ أن يكون المال فائضاً عن الحاجات الأصلية للمزكى ولمن يعول بدون إسراف أو ترف أو تبذير .

+ أن يكون المال خالياً من الدين أى تطرح منه الديون الحالية .

+ أن يمر على ملكية المال حولاً كاملاً من وقت وصوله النصاب ما عدا زكاة الزروع والثمار والركاز .

+ أن يكون المال حلالاً طيباً ، لأن طيب لا يقبل إلا طيباً ، وأن المال الحرام الخبيث يفقد شرط التملك .

+ ومن أهم الأموال الخاضعة للزكاة ما يلى :

+ الثروة النقدية والاستثمارات المالية ، والحلى للاستثمار ، والديون لدى الغير الجيدة والمرجوة التحصيل ،
والمال المستفاد .

+ الأموال المرصدة للتجارة والصناعة وما فى حكمها .

+ الزروع والثمار وما فى حكمها .

+ الأنعام : الإبل والبقرة والأغنام وما فى حكمها .

+ المستغلات : إيجار الأموال (الأصول) الثابتة ونحوها .

+ كسب العمل وكسب المهن الحرة .

+ الركاز والثروة المعدنية والبحرية .

(1-7)- من الأموال غير الخاضعة للزكاة .

من الأموال غير الخاضعة للزكاة حسب أقوال جمهور الفقهاء حيث لا يتوافر فيها شروط الخضوع ما يلى :

+ الأشياء المخصصة لتحقيق المنافع الشخصية وليس التجارة مثل : الحاجات الأصلية للإنسان من : مسكن
ودابة ولوازم البيت من أجهزة ومعدات وثلاجة وغسالة وكتب وملابس ووسائل علمية وطبية ونحو ذلك .

+ الأصول الثابتة المقتناه لتقديم الخدمات للتجار والصناع ونحوهم ، مثل الأراضى والمباني والآلات و المعدات
والعدد والأدوات ، ويطلق عليها عروض القُنية للاستخدام والتشغيل وليس للتجارة أو للاستثمار ، مثل الديون .

+ الديون التى على الغير ولا يرجى تحصيلها " المشكوك فى تحصيلها " والديون المعدومة .

+ المال المكتسب من حرام لأنه يفقد شرط الملكية التامة ويجب التخلص منه كلية فى وجوه الخير .

+ المال المكتسب من الخبائث لأن [طيب لا يقبل إلا طيبا .

+ الأموال المحبوسة أو المقيدة أو المرهونة حيث لا يمكن تسيلها والتصرف فيها وتزكى عندما يفرج عنها ولمدة حول واحد وهذا رأى جمهور الفقهاء .

+ الأموال التى استغرقتها الديون ، أو أن المتبقى منها بعد خصم الديون دون النصاب .

+ الأموال التى لم تصل النصاب ، ومقداره يختلف من زكاة لأخرى حسب نوع المال على النحو الذى سوف نفضله فيما بعد .

+ التحف والأشياء التذكارية ، التى ليست لغرض التجارة أو لتحقيق الإيراد بشرط عدم الإسراف والغلو فيها بدون ضرورة .

+ مؤخر صدق المرأة الذى لم يُحصَلْ لأنه دين محبوس ، ويزكى عندما تقبضه ولحول واحد وهذا رأى جمهور الفقهاء ومجامع الفقه الإسلامى .

+ الحلى لأغراض الزينة وفى حدود المعتاد ، وما يزيد عن المعتاد يخضع للزكاة بنسبة 2.5 % سنويًا بالتقويم الهجرى حسب الرأى الأرجح عند الفقهاء .

+ أموال الجمعيات الخيرية والإسلامية والاجتماعية لأن أبواب إنفاقها يدخل فى نطاق مصارف الزكاة .

+ الأموال العامة المرصدة للمنافع العامة .

+ أموال كتائب تحفيظ القرآن ولجان الزكاة ولجان البر والجمعيات العلمية لأنها ضمن مصارف الزكاة .

(1-8)- أنواع الزكوات المعاصرة .

+ يرى جمهور الفقهاء من السلف والخلف أن زكاة المال واجبة على الأموال متى توافرت فيها الشروط السابقة ، ودليل ذلك عموم قوله سبحانه وتعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ " (سورة البقرة : 267) .

+ ولا يقتصر فرض الزكاة على أنواع الأموال التى فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وفى صدر الدولة الإسلامية (وهى النقدين وعروض التجارة والزروع والثمار والأنعام والركاز) ، بل تفرض على كل الأموال متى توافرت فيها شروط الخضوع على الراجح من قول أهل العلم .

+ ولقد قسم الفقهاء المعاصرون الأموال والإيرادات التى تخضع للزكاة متى توافرت فيها الشروط الشرعية إلى :

(1)- أموال تخضع هى ونماؤها للزكاة مثل : زكاة عروض التجارة والصناعة والثروة النقدية والاستثمارات المالية وما فى حكم ذلك من الأنشطة المستحدثة .

(2)- أموال تخضع بذاتها للزكاة مثل : الركاز والزروع والثمار والمال المستفاد .

(3)- إيرادات تخضع للزكاة مثل : الرواتب وكسب المهن الحرة والحرف وإيرادات وتأجير الأموال الثابتة .

